



بتاريخ : الثلاثاء 7 يناير 2025

بيان للتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة - لقد أعذر من أنذر

إضراب وطني بقطاع الصحة يوم الأربعاء 15 يناير 2025

ووقفه مركزية أمام وزارة الصحة

قدّرنا كتنسيق نقابي وطني بقطاع الصحة، أننا ناضلنا عبر حراك غير مسبوق حوالي 6 أشهر للوصول إلى توقيع اتفاق مع الحكومة يوم 23 يوليوز 2024، وقدّرنا اليوم أن نناضل مرة أخرى في حراك صحي جديد لفرض تنفيذ هذا الاتفاق بعد مرور حوالي 6 أشهر على توقيع، وبعد ترك وقت كافي أكثر من شهرين لوزير الصحة الجديد للتعرف على القطاع وللإطلاع على الملفات وما توصلنا له كتنسيق ووزارة من تقدم عبر تفاوض ونقاش بخصوص عدد من نقط الاتفاق...

لكن مع الأسف، وبالرغم من مبدأ استمرارية الإدارة الذي يجب أن يعتمد أي وزير، لاحظ التنسيق النقابي تجميد أي نقاش وأي تواصل بل محاولة إعادة النقاش من جديد من طرف الإدارة الجديدة، التي ربما لم تستوعب جيدا دور النقابات باعتبارها هي الممثلة للشغيلة الصحية الركيزة والدعامة الأساسية للمنظومة الصحية، أو أنها لا تعتبر بأن أهمية الموارد البشرية محورية كشريك في أي إصلاح مرتقب. وقد تمنى التنسيق النقابي أن يكون أول الملفات الذي كان يجب على الوزير الانكباب عليها، هو تثمين الموارد البشرية وتحسين أوضاعها بسرعة في قطاع حيوي واجتماعي بامتياز لن ينجح في أداء دوره إلا بالاهتمام بالعاملين به... وقد نفهم من تعامل الوزارة هذا وكذلك من إشارات متقاطعة، أن للإدارة الجديدة بوزارة الصحة أولويات أخرى، وقد تأتي انتظارات الشغيلة في آخرها!

والسؤال هو، هل نحن أمام حكومة مسؤولة ووزير صحة مسؤول عن قطاع اجتماعي يحترمون مأسسة الحوار، ويحترمون الدور الأساسي للشركاء الاجتماعيين، يناقشون معهم كل القضايا المرتبطة بالعاملين وبأوضاعهم وبمستقبلهم بشكل مستمر...؟ أم نحن أمام منطق تدبير مقاولاتي غير متشعب بالعمق الاجتماعي في قطاع جد حسّاس وحيوي؟ وهنا قد يكمن أصل الإشكال، وما الباقي إلا تجليات لهذا الأصل... مع الأسف.

إن التنسيق النقابي، وهو ينقل ويعبر عن السخط العارم والمتعدد على كافة المستويات على الوضع بقطاع الصحة، وعن حالة الانسداد والتعثر والبطء والقاتل في حل المشاكل بالقطاع، فإنه يؤكد أنه قد ملّ من هذا الاستنزاف غير المقبول والمتكرر الذي يمس مصداقيتنا ويهين كرامة الأطر الصحية، ويُندِرُ بأفاق غير مُطمِئنة لإصلاح حقيقي وفعلي للمنظومة الصحية. وعليه، وأمام هذا الوضع الشاذ، لا يمكن للتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة :

- ✓ إلا أن ينتفض ضد الاستهتار، ويقلب الطاولة لإعادة ترتيب الأولويات وأولها تثمين الموارد البشرية بداية بالتنفيذ الكامل والسليم والسريع لكل نقط الاتفاق الموقع مع الحكومة في يوليوز 2024.
- ✓ ويعلن عن تسطير برنامج نضالي جديد، يبدأ بإضراب وطني شامل لكل المؤسسات الصحية الاستشفائية والوقائية والإدارية على الصعيد الوطني باستثناء أقسام المستعجلات والإنعاش، يوم الأربعاء 15 يناير 2025.
- ✓ ويقرر وقفة احتجاجية مركزية أمام وزارة الصحة خلال يوم الإضراب ابتداء من الساعة 12 زوالا.
- ✓ ويدعو المواطنين إلى تفهم أسباب هذا الحراك الصحي المفتعل من طرف وزارة الصحة بسبب تعاملها السيء مع مطالب وانتظارات الشغيلة الصحية.

وقد أعذر من أنذر.



الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
الجامعة الوطنية للصحة
أحمد الحكيوني
عن المكتب الوطني
للجامعة الوطنية للصحة

الدكتور محمد اعروبة
المكتب العام للمنظمة الديمقراطية
للصحة



النقابة المستقلة للممرضين
شفي
مصطفى جعي

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لقطاع الصحة
المكتب الوطني
د. محمد زخيري